

المحل ويجوز بيع الكتب والشباع وهذا الذمة في البيع كالمسئلين
 ويجوز للمبيع المحل في المشتري ويجوز بيع الأخرس وسائر عقوده
 بألا شارة المفروضة ويجوز بيع الأعمى وشراؤه ويستقطب أخيهما
 الرذيل ويجوز بيع المبيع أو بثمن أو بذوقه وفي العقد بوصفه **فصل**
 الأقاليم التجارية وتوقف على القبول في المجلس وهو **فصل** في المتماقين
 ويبيع جديده في خواتم الثالث ويجوز غنم الثمن الأول فلا شرط أول
 أو أكثر وجنس آخر ينضم الأول لا غير هلاك المبيع يبيع منها
 وهلاك بعضها يبيع بقدره وهلاك الثمن لا يبيع **باب الخيارات**
 خيار الشريط جائز للمتقدين ولا حد هي ثلثة أيام فإدونها
 ومن ثم الخيل للمبيع الأجنبي صاحبها ويجوز بيعه بحضرة وخيسته
 وخيل الشريط لا يورث ومن اشترى عبداً على رخصان كان
 بكله وان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء سرقه وخيل البائع
 لا يجوز للمبيع عن ملكه وخيل المشتري يخرجه ولا يدخله في ملكه

هذا هو الأصل في البيع
 وهو أن يبيع المبيع
 في المجلس وهو
 الذي يبيع فيه
 وهو الذي يبيع
 في المجلس وهو
 الذي يبيع فيه

ملكه ومن شرط الخيل جاز وثبت لها الخيار ويستقطب بعض
 المدرة وكل ما يورث على الرضا كالتوكيد والوحي والعتق وخونه
فصل ومن اشترى مالم يره جان ولم خيل الرذيلة إذا اراد
 ومن باع مالم يره جان فلا خيل له ويستقطب برؤية ما يورث
 العلم بالمقصود كوجه الأدمى ووجه الدابة وكفها ودوقية
 الثوب مطوية وخونه فان تصرف فيه تصرفه فالأخذ أو لقيت
 في يده أو تعذر رده بمضنه أو مات بطل الخيار ولو لم يره بمضنه
 فلا خيل له إذا سرق باقية وما يورث بالانفوس رخيصة بعض كروية
 كلة ومن باع ملام غيره فالملأه ان شاء رده وان شاء اجهتها
 إذا كان المبيع عاقبة على المتبايعان بحالهما **فصل** مطلق البيع
 يقتضي سلامة المبيع وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجرار
 فهو عيب وإذا اطلع المشتري على عيب ان شاء اخذ المبيع
 بجميع الثمن وان شاء رده والا باق والشهيرة والبول في الفرائض

أو تصيب

رؤية بعض

Copyright © King Saud University